

تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية لتحسين الأداء المالي والإداري للبنوك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة ميدانية

محمد يوسف عبد اللطيف^(١) - أمجد حسن عبد الرحمن^(٢) - محمد حسن مهدي^(٣)
(١) طالب دراسات عليا، كلية الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية التجارة،
جامعة عين شمس (٣) كلية التجارة، جامعة سوهاج

المستخلص

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية إدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك وتحديد المتطلبات النوعية والكمية لتفعيل إدارة المخاطر التشغيلية والتي تم إدراجها ضمن البنود الأساسية في اتفاقية بازل II الدولية والملزومة من قبل البنك المركزي للسعي نحو تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية، لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتناولت الدراسة أثر تفعيل إدارة المخاطر التشغيلية على الأداء المالي والإداري للبنوك وانعكاس ذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتم تطبيق الدراسة الميدانية على ١٧ بنك داخل جمهورية مصر العربية التابعة للبنك المركزي المصري والتي تمثل نسبة ٤٦,١٥ % من إجمالي البنوك.

وكانت أهم نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ومباشر لتفعيل إدارة المخاطر التشغيلية على الاداء المالي والإداري للبنوك كما تبين وجود اثر إيجابي لتحسين الاداء المالي والإداري للبنوك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكانت أهم توصيات الدراسة هي ضرورة إنشاء إدارات مستقلة للمخاطر التشغيلية وتفعيلها من خلال بالتطبيق المتكامل للمبادئ والممارسات السليمة في إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية التي اصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجيه مع التوسع في تطبيق النظام ليشمل كافة الفروع بالبنك لما يحققه

ذلك النظام من نتائج إيجابية تعود لصالح البنك وتوصي أيضا بضرورة إهتمام البنوك بتمويل المشروعات التي تخدم أهداف التنمية المستدامة.
الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، إدارة المخاطر التشغيلية، الأداء المالي والإداري، التنمية المستدامة، بازل.

مقدمة

منذ ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على العديد من المشكلات البيئية، التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، الأمر الذي زيادة الجهود الدولية لإيجاد مفهوم جديد للتنمية عرف بالتنمية المستدامة، وهي تنمية تسعى إلى تحقيق إحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق إحتياجاتها الخاصة، واصبح هذا المفهوم يفرض نفسه على جميع الاوساط والكيانات الاقتصادية ولا سيما البنوك باعتبارها احد أهم هذه الاطراف الفاعله فى الاوساط من خلال دورها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتواصل (نسيمة، ٢٠١٥، أ)، حيث يمكنها توجيه السيولة نحو الاستثمارات الانتاجية ذات الاثر الفعال فى حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتطويع الائتمان بما يكفل المحافظه على الموارد الطبيعيه (طاحون، ٢٠١٤، ٥) .

وتتعرض كافة البنوك حاليا لما يطلق عليه مخاطر التشغيل وهي الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل الأفراد والنظم والعمليات الداخلية أو نتيجة لأحداث خارجية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستبعد كل من المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة والنتائج التي تترتب علي هذه المخاطر إما وجود خسائر أو التحكم فى تلك المخاطر بحيث يتم تجنب تلك الخسائر أو تخفيضها، وبالتالي فمن الضروري إلقاء الضوء على الأساليب والطرق التي يجب تتبع لإدارة ومراقبة ومعالجة تلك المخاطر. (خطاب، ٢٠١٢، ٤١)

لذا تتناول الدراسة أهمية تفعيل إدارات المخاطر التشغيلية بالجهاز المصرفي المصري ودورها في تعزيز قدرات الأنظمة المصرفية وفي النهوض بالإداء المالي والاداري للبنوك من خلال لجنة بازل للرقابة والاشراف.

مشكلة وأسئلة البحث

مشكلة البحث: تمثلت مشكلة الدراسة في أن الاخفاق في التعرف على مخاطر التشغيل في الوقت المناسب يمكن ان يترجم الى خساره ضخمة والتي يمكن أن تؤدي الى افلاس البنك أو تصفيته (حكمت، ٢٠١٢، ٩٧)، حيث شهدت معظم الدول أزمات مالية واقتصاديته كانت مشاكل البنوك قاسما مشتركا فيها وكشفت الازمة الماليه العالميه في منتصف عام ٢٠٠٨ عن العديد من نقاط الضعف أهمها عدم الاهتمام الكافي بمخاطر الائتمان والتشغيل، والتي ألفت بظلالها على البنوك العالميه وافلاس العديد منها (أحمد حجاج، ٢٠١٠، ٤٧٩)

وأدى التطور المصرفي السريع والأزمات التي حدثت إلى تزايد عنصر المخاطر التشغيلية في القطاع البنكي وذلك لعدة اسباب مثل (عدم التحكم بالشكل الملائم في التقنيات الآلية المتطورة المستخدمة في العمل المصرفي، النمو في التجارة الإلكترونية والتي أدت الى ظهور مخاطر محتملة، الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من أطراف أخرى وكذلك المشاركة في أنظمة المقاصة والتسويات). (أحلام، ٢٠١٥، ١١٩)

ولتجنب هذه المخاطر يجب إدارة ومراقبه المخاطر التشغيلية من خلال توافر الطرق والإجراءات لإدارة هذا النوع من المخاطر وذلك تطبيقاً للممارسات السليمة في إدارة المخاطر التشغيلية المصرفية الصادرة عن لجنة بازل II للرقابة المصرفية سنة ٢٠٠٤ (BCBS, 2020, 5).

اسئلة البحث: "ما دور ادارة المخاطر التشغيليه بالبنوك فى تحسين الاداء المالى والادارى للبنوك لتحقيق اهداف التنمية المستدامه؟"

والتي يمكن صياغتها فى اسئلة فرعية كالتالى:

- 1- ما دور إدارة المخاطر التشغيلية فى تحسين الاداء المالى والادارى للبنوك؟
- 2- ما مدى تأثير الاداء المالى والادارى للبنوك فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهمية البحث

تبرز أهمية هذه الدراسة فى النقاط التالية:

- 1- أهمية المكانة التي تحتلها إدارات المخاطر التشغيليه بالجهاز المصرفي المصري ودورها فى تعزيز قدرات الأنظمة المصرفية لضمان درجة عالية من الاستقرار المالى الدولي.
- 2- الاهتمام بعملية إدارة المخاطر التشغيليه وتطويرها من أهم السبل لتقوية الأداء المالى والادارى للبنوك وتعظيم عوائد البنوك وتجنب حدوث الأزمات المالىه.
- 3- الاهتمام بعملية إداره المخاطر التشغيليه بالبنوك من أهم السبل لتحقيق الاهداف الاستراتيجيه التى تسعى اليها البنوك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهداف البحث

يمكن إيجاز الهدف الرئيسى من هذه الدراسة كما يلى:

- 1- وضع كفيه تفعيل اداره المخاطر التشغيليه يمكن من قياس المخاطر التشغيليه وإداره هذه المخاطر فى البنوك التجاربه فى ظل ظروف البيئه المصريه .
- 2- معرفه تأثير تفعيل إدارة المخاطر التشغيلية على الأداء المالى والإدارى للبنوك.
- 3- معرفة تأثير تفعيل إدارة المخاطر التشغيلية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فروض البحث

الفرض الأول: توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة معنوية بين تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية وتحسين الاداء المالى والإدارى للبنوك.
الفرض الثانى: توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة معنوية بين تحسين الأداء المالى والإدارى للبنوك وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة

- (١) **احمد حجاج (٢٠١٠)** بعنوان: تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وأثرها على أداء المراجع الخارجى مع دراسة تطبيقية. هدفت الدراسة تقديم إطار لتطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، مع دراسة تحليلية للمخاطر التشغيلية في البنوك، وكانت الدراسة الميدانية على مجموعة من البنوك المصرية .
- وكانت اهم نتائج الدراسة هى دخول إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك والمؤسسات المالية دائرة الاهتمام باعتبارها أحد أسباب الأزمات المالية وما يتبعها من انهيار العديد من البنوك وأن الكم الهائل من الخسائر التي لحقت بالبنوك إلى الفشل في إدارة المخاطر التشغيلية. وأهم التوصيات هو تطوير النماذج الخاصة بتقييم المخاطر اعتماداً على التقييم الكمي والنوعي.
- (٢) **ياسر احمد مدنى محمد (٢٠١٣)**: بعنوان تقييم إداره مراقبه المخاطر التشغيليه المصرفيه فى إطار اتفقيه بازل " دراسته تطبيقيه على البنوك المصريه. هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية إدارة مراقبة المخاطر التشغيلية وكذلك مدى قدرة البنوك على السيطرة على المخاطر التشغيلية المصرفية.

وكانت أهم نتائج الدراسة الميدانية هي وجود علاقة ارتباط قوية وطردية بين توفير الإجراءات والضوابط اللازمة لتقليل الخسائر وإدارة مراقبة المخاطر التشغيلية في البنوك المصرية. وأهم التوصيات هي ضرورة قيام البنك بإنشاء هيكل إداري قادر على تطبيق إطار إدارة المخاطر التشغيلية مع توفير نظام الإدارة الفعالة من خلال وجود ضوابط للرقابة الداخلية. (٣) محمد محمد عبد الوهاب طاحون (٢٠١٤): بعنوان البنوك التجارية واستهداف التنمية المستدامة.

هدفت الدراسة معرفة ما اذا كانت البنوك التجارية تعمل على دعم تحقيق التنمية المستدامة من عدمة وذلك من خلال معرفة مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهدفت ايضا الى وضع الاستراتيجية التي يمكن للبنوك التجارية من خلالها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بإبعادها المختلفة.

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها أن البنوك لها دور كبير في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من السيولة لدى البنوك في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومن خلال التنوع المصرفي في استخدام مواردها المالية. وقد اقترحت مجموعة من التوصيات أهمها توجيه السيولة لدى البنوك نحو الاستثمارات الانتاجية ذات الاثر الفعال في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وتطويع الائتمان بما يكفل المحافظه على الموارد الطبيعيه.

(٤) فخارى فاروق، سعيدى يحيى (٢٠١٧): بعنوان تسيير المخاطر التشغيلية في بيئه الاعمال البنكيه وفقا لمقررات لجنه بازل الدوليه. استهدفت الدراسة التحليل النظري لمبادئ وأساليب تسيير المخاطر التشغيلية في البنوك، وذلك طبقا لما جاء في مقررات لجنة بازل الدولية.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن المخاطر التشغيلية واحدة من أهم المخاطر المتسببة في حدوث خسائر مالية ضخمة، يمكن أن تؤدي إلى انهيار البنك وحدثت أزمات بنكية، يمكن للبنوك التحكم في المخاطر التشغيلية، والتقليل من حدتها، إذا ما قامت بانتهاج المبادئ الجيدة وكانت أهم التوصيات ضرورة التحديث المستمر لأساليب تسيير المخاطر التشغيلية.

٥) سالم سوادى حمود (٢٠١٧): بعنوان أثر مخاطر التشغيل في مؤشرات الأمان. هدفت الدراسة معرفة أثر العلاقة بين مخاطر التشغيل ومؤشرات الأمان للمصرف العراقي الإسلامي (مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الموجودات، ومؤشر حق الملكية إلى إجمالي الودائع، ومؤشر نسبة كفاية رأس المال) وهي من المؤشرات الماليه التي تقيس الاداء المالي للبنوك.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية لمخاطر التشغيل على مؤشر حق الملكية على إجمالي الموجودات ومتغير نسبة كفاية رأس المال، وفي ظل هذه العلاقة يتضح أنه كلما انخفضت مخاطر عدم الالتزام كلما ارتفعت نسبة حق الملكية على إجمالي الموجودات ونسبة كفاية رأس المال.

وكانت أهم التوصيات ضرورة اعتماد مؤشرات مخاطر التشغيل في قياس المخاطرة وتحليلها، لما توفره من قاعدة بيانات يمكن الرجوع إليها في اتخاذ القرارات اللازمة.

٦) صلاح الدين محمد الامين الامام، رنا نبيل سالمان (٢٠١٧): بعنوان قياس توجهات المصارف نحو تطبيق أنشطة الصيرفة المستدامة.

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل توجه المصارف العراقية الخاصة نحو تطبيق الصيرفة المستدامة وكذلك وظائفها وادوارها بوصفها أحد المداخل الحديثة في العمل المصرفي.

وتمثلت أهم النتائج في وجود علاقة وثيقة بين الصيرفة المستدامة والتنمية المستدامة وأنه لا يمكن تحقيق الثانية دون تطبيق الأولى وذلك لكون البنوك الشريك المالي في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

كما تم اقتراح عدد من التوصيات تمثل أهمها في اقتراح رؤية لتنفيذ أنشطة الصيرفة المستدامة كونها جزءاً من عملية الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في البلد.

٧) دراسة البنك الدولي (٢٠٢٠): هذه الدراسة بعنوان مبادئ إدارة مخاطر التشغيل. وأستهدفت تلك الدراسة عرض لأهم مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر التشغيل وأهمية الدور الإشرافي، بناء ثقافة قوية لإدارة المخاطر، بناء وتطوير إطار متكامل لعمليات إدارة المخاطر للبنك ككل.

وكانت أهم النتائج أنه يقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا عبء التحقق من التعريف الدقيق والتقييم السليم لمخاطر التشغيل المصاحبة لكل منتجات البنك وخدماته وأنشطة وعملياته.

وأهم توصيات الدراسة هو وجوب مجلس الإدارة مراقبة الإدارة العليا للتحقق من التنفيذ الكفء للسياسات والعمليات والنظم في كل مستويات إتخاذ القرارات في البنك، التخفيف المناسب من حدة المخاطر و إستراتيجيات التمويل المناسب.

التعليق: بناءً على الدراسات السابقة تبين للباحثين أهمية إدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك والتي تعد ذات الصبغة الاداريه والفنيه للعمل المصرفي وذو اهميه كبيره في ظل التطورات المتسارعه في مجال العمليات المصرفيه والتي تؤثر على مؤشرات البنك الماليه والاداريه ولهذا يتطلب من ادارات البنوك توفير البيئه الملائمه واتخاذ الإجراءات اللازمه لغرض تخفيض هذا النوع من المخاطر والسيطره عليها من خلال اداره المخاطر التشغيليه ومن ثم المحافظه على مصالح اصحاب حقوق الملكيه واموال المودعين، ومن ناحية أخرى يرى الباحثين من خلال

الدراسات السابقة أن الاداء المالى فى البنوك وكيفية توظيف الموارد المالىه تؤثر بشكل مباشر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الإطار النظري

(١) الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

أ) إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية تفعيلها:

• **مخاطر التشغيل:** هي الخسائر الناجمة عن اخفاق أو عدم كفايه الاجراءات الداخليه أو العنصر البشري والانظمه لدى البنوك أو نتيجة لأحداث خارجيه ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونيه، ولكنه لايشمل كل من مخاطر إستراتيجيه البنك ومخاطر السمعه (BCBS, 2020, 2)

• **انواع المخاطر التشغيليه:** انواع المخاطر التشغيليه حسب الورقه الصادره عن لجنه بازل ٢٠٠٣ كالآتى: (عائشة، ٢٢٣، ٢٠١٨)

١- **مخاطر العمليات الداخليه Internal Processes risk:** وهى الخسائر الناتجه عن المعالجه الخاطئه للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليوميه والضعف فى انظمه الرقابه والتدقيق الداخلى والاختفاق فى تنفيذ المعاملات وإداره العمليات مثل: الاخطاء فى ادخال البيانات، الدخول الى البيانات لغير المصرح لهم بذلك.

٢- **العنصر البشرى:** وهى الخسائر الى يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد)، كما تشمل الافعال التى يكون الهدف منها الغش أو اساءه استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيميه أو سياسه الشركه من قبل المسؤولين أو الموظفين.

٣- مخاطر النظم Systems risk: وهي الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الانظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توافر الانظمة، وأى عطل أو خلل في الانظمة، مثل : انهيار أنظمة الكمبيوتر، الاعطال في انظمة الاتصالات.

٤- مخاطر الأحداث الخارجيه External events risk: وهي الخسائر الناشئة عن اعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخراجي وأى اضرار تصيب الممتلكات والاصول وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدره البنك في مواصلة العمل.

٥- المخاطر القانونيه Legal risk: هي الخسائر الناتجة عن الغرامات والجزاءات المطبقة على البنوك في حاله إخفاقها في التزاماتها التعاقدية والقانونيه، أو نتيجة تطبيقها بشكل مخالف لنصوص العقد، أو لكون تلك النصوص لا تعكس الحقوق والالتزامات التعاقدية للبنك و/أو الطرف المقابل بشكل واضح وسليم. (عدنان، ٢٠١٥، ١٧٣)

• **إداره المخاطر التشغيليه:** هي إداره تعمل تحت نطاق إداره المخاطر بالبنك ويكون مهامها الأساسية تحديد وقياس ومتابعة مخاطر التشغيل والحد منها والتخفيف من تأثيرها (البنك المركزي المصري، ٢٠٢١، ٤)

المبادئ والممارسات السليمه لإداره ومراقبه المخاطر التشغيليه (المتطلبات النوعية): ذكرت لجنة بازل ٣ للرقابه المصرفية في نشرتها "مبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيليه" والصادرة في عام ٢٠١١ مجموعة من المبادئ نوجزها في النقاط التالية:(BCBS, 2020,5) **المبدأ الأول:** يجب على مجلس الإدارة أن تأخذ زمام المبادرة في تأسيس ثقافة قوية لإدارة المخاطر.

المبدأ الثاني: يجب على البنوك وضع وتنفيذ والحفاظ على الإطار التي تتكامل تماماً في عمليات إدارة المخاطر الشاملة للبنك.

المبدأ الثالث: يجب على مجلس الاداره إعداد وتطوير الإطار ومراجعتة بشكل دوري.

المبدأ الرابع: يجب على مجلس الإدارة اقرار ومراجعته القابليه للمخاطر وبيان الاحتمالية للمخاطر التشغيليه التي توضح طبيعة وأنواع ومستويات المخاطر التشغيليه وأن البنك على استعداد لتحملها.

المبدأ الخامس: يجب على الإدارة العليا ان تطور للموافقه عليه من قبل مجلس الإدارة إطار واضح وفعال ولحوكمة قوية مع خطوط واضحة المعالم وشفافية ومتسقة من المسؤولية.

المبدأ السادس: ينبغي ان تتأكد الإدارة العليا من عملية تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية متضمنة جميع المنتجات والأنشطة والعمليات والنظم المادية للبنك.

المبدأ السابع: يجب على الإدارة العليا ان تكون متأكدة من وجود عملية الموافقة على جميع المنتجات والأنشطة والعمليات والنظم الجديدة التي يقدر بشكل كامل المخاطر التشغيلية لها.

المبدأ الثامن: يجب على الإدارة العليا ان تطبق العمليات لرصد ملامح المخاطر التشغيلية بانتظام.

المبدأ التاسع: يجب على البنوك ان يكون لديها بيئة الرقابة القوية التي تستخدم السياسات والعمليات والنظم، الضوابط الداخلية المناسبة؛ والاستراتيجيات المناسبة لتخفيف و/أو نقل المخاطر.

المبدأ العاشر: يجب ان يكون لدى البنوك سرعة استجابة للاعمال وخطط للاستمراره لضمان قدرة العمل على استمراره الاعمال الأساسية والحد من الخسائر في حالة التعطل الشديد للاعمال.

المبدأ الحادي عشر: ينبغي للإفصاحات العامة للبنك ان تسمح للجهات المعنية لتقييم منهجها في إدارة المخاطر التشغيلية.

منهجيات قياس المخاطر التشغيلية وفق مستجدات اتفاقية بازل (المتطلبات الكمية):

استحدثت لجنة بازل للرقابة المصرفية ثلاث أساليب لحساب متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل، تماشيا مع احتياجات المؤسسات المالية، وتركت لها المجال في اختيار الأسلوب المناسب لنشاطها، شريطة الالتزام بالممارسات السليمة لإدارة ومراقبه مخاطر التشغيل، واستيفاء معايير تطبيق كل أسلوب من الأساليب الموضوعه من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية والسلطات الاشرافيه الوطنيه وهى كالاتى: (Leone, 2018, 30)

(1) منهج المؤشر الاساسى (Basic Indicator Approach)

(2) المنهج المعيارى (The Standardised Approach)

(3) منهج القياس المتقدم (AMA) (Advanced Measurement Approach)

(2) الاداء المالى والادارى للبنوك:

- مفهوم الأداء المالى والإدارى: يعتبر الأداء المالى عن "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة، (سنا، ٢٠١٥، ٢٣)، ويعد الأداء المالى مقياسا عاما للإدارة المالية للشركات خلال فترة زمنية معينة، كما يستخدم كوسيلة مقارنة بين الشركات، أو القطاعات المتماثلة. (ثائر، ٢٠١٧، ٣٧)
- ويعرف الأداء الإدارى ايضا بأنه مقياس لمدى كفاءة النشاط الحيوى الذى تمارسه الإدارة وفعاليتته من استخدامة لموارد المنظمة فى تحقيق أهداف المنظمة بحيث يزداد الأداء الإدارى بمقدار زيادة الكفاءة والفعالية نفسها (محمد عاطف، ٢٠٢٠، ٤٩).

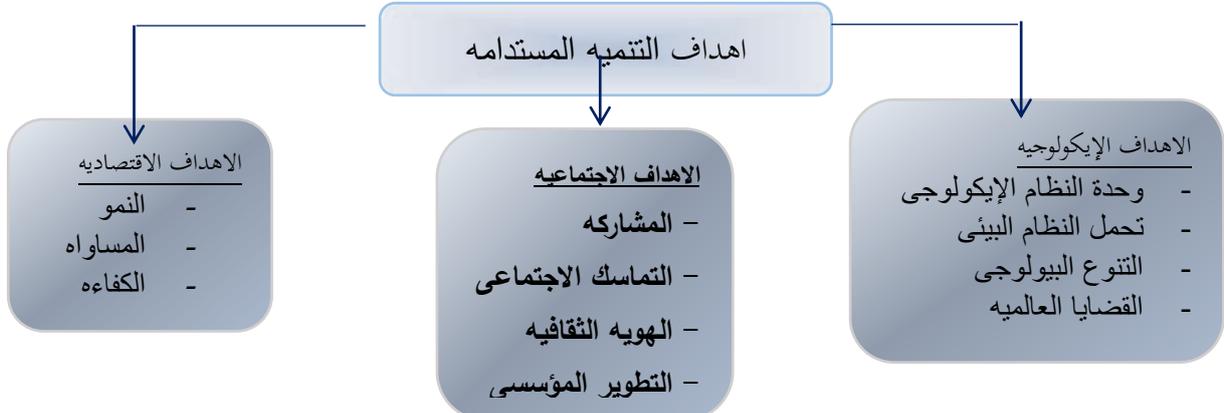
• مؤشرات الأداء المالي والاداري: (بودور، ٢٠١٩، ٤٣)

- ١- مؤشرات الربحية: الربحية عبارة عن علاقة بين الأرباح التي حققها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وأهم هذه المؤشرات التي تستخدم في قياس ربحية البنك ما يلي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأسهم).
- ٢- مؤشرات السيولة: وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، إذ يتوجب على المصارف توفير جزء من مواردها يكون في شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من المودعين.
- ٣- مؤشرات توظيف الأموال: تستخدم هذه النسب كمؤشر لتقييم كفاءة البنك وفاعليته في استثمار موارده المتاحة.
- ٤- مؤشرات ملاءة رأس المال: تبين ملاءة رأس المال في أي بنك مدى توافر الأموال لمواجهة احتياجات البنك من الأصول الثابتة فضلا عن مواجهة المخاطر المحتملة من استخدام الأموال، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال يعد من الأمور الضرورية لزيادة ثقة المودعين.

٣) التنمية المستدامة:

- التنمية المستدامة: هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهما. (لخضر، ٢٠١٧، ٨٣)
- أهداف التنمية المستدامة: يمكننا أن نلخص أهم أهداف التنمية المستدامة في ما يلي:
 - تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال الاهتمام بالنوع وليس بالكم.
 - إحترام البيئة الطبيعية من خلال توطيد العلاقة بين البيئة والسكان لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة من خلال مشاركتهم في إيجاد حلول لهذه المشاكل.
 - تحقيق استغلال عقلاني للموارد باعتبار أن هذه الموارد الطبيعية موارد محدودة.
 - ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية هذه التقنيات في التنمية.
 - إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع من خلال تطبيق مبدأ المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى المؤسسات والشركات والأفراد. (لخضر، ٢٠١٧، ٨٥)
- ويمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة في الشكل التالي:



المصدر: دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة - مصر، ٢٠٠٠، ص ٧٢.

شكل (١): أهداف التنمية المستدامة

- **معوقات التنمية المستدامة: (محمود، ٢٠١٧، ٤)**
 - ١- الزيادة المطردة في عدد سكان العالم.
 - ٢ - انتشار الفقر المدقع في العالم.
 - ٣ - عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناج عن غياب السلام والأمن.
 - ٤ - زيادة التلوث البيئي في كثير من البلدان والذي ينعكس سلبا على الانتاجية والنمو الاقتصادي.
 - ٥ - استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية.
 - ٦ - تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية.
 - ٧ - محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها.
- **متطلبات التنمية المستدامة: (نسيمة: ٢٠١٥، ١٠)**
 - ١- التربية البيئية: وتعرف على أنها عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدرجات اللازمة.
 - ٢- تبني الممارسات الداعمة للتنمية المستدامة.
 - ٣- وضع استراتيجيه وطنية للتنمية المستدامة.
 - ٤- المشاركة الشعبية.
 - ٥- التشريعات البيئية.
 - ٦- المؤسسات الفعالة.
- **ابعاد التنمية المستدامة: يمكن تلخيص أبعاد التنمية المستدامة في الجدول كما يلي.**

جدول (١): أبعاد التنمية المستدامة

البعد البيئي	البعد الاجتماعي	البعد الاقتصادي
النظم الإيكولوجية	المساواة في التوزيع	النمو الاقتصادي المستديم
الطاقة	الحراك الاجتماعي	كفاءة رأس المال
التنوع البيولوجي	المشاركة الشعبية	إشباع الحاجات الأساسية
الإنتاجية البيولوجية	التنوع الثقافي	العدالة الاقتصادية
القدرة على التكيف	استدامة المؤسسات	

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت (٢٠٠٨)، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي - الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٣٥ العدد ١، ص ١٧٧.

٢) علاقة إدارة المخاطر التشغيلية بالأداء المالي والإداري للبنوك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

أ) أثر إدارة المخاطر التشغيلية على الأداء المالي والإداري للبنوك:

- اثر إدارة المخاطر التشغيلية على مؤشرات الربحية للبنوك: شهدت الكثير من دول العالم أزمات مالية ومصرفية متلاحقة بدءاً من الأزمة المالية في المكسيك في أواخر عام ١٩٩٤م، مروراً بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا وتركيا والأرجنتين وأخيراً أزمة الرهن العقاري التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٨ م، والتي أدت إلى انهيار بنوك كبيرة وألحقت خسائر جسيمة لاقتصاديات هذه الدول وهددت الاستقرار المالي بشكل عام، وأدت بالبنوك والسلطات الرقابية والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بالاستقرار المالي إلى البحث عن الأسباب الفعلية وراء هذه الأزمات والتي خلصت إلى أن أهم أسباب هذه الأزمات هو الضعف الواضح في الحوكمة وضعف أنظمة الرقابة الداخلية ورقابة الجهات

الحكومية في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر التشغيلية بشكل خاص، لذا إزدادت أهمية إدارة المخاطر التشغيلية وخاصة بعد تطور الخدمات المصرفية. (الحديدي، ٢٠٢١، ١)

وباستعراض هذه المصادر (العوامل) للمخاطر التشغيلية يلاحظ تداخلها مما يتطلب ربط هذه العوامل بمسبباتها وبالنتائج المترتبة، تعد الخسارة المالية هي الحدث الاخير لسلسلة من الاثار المتداخلة الناتجة من تداخل وتفاعل الانظمة والرقابات الضعيفه والاختفاء البشريه والتي يجب على البنك تحديد مدى تداخلها خلال عمليه الاداره. (حجاج، ٢٠١٠، ٤٧٩)

لذا يتبين بناء على ماسبق من نماذج فعلية ان مخاطر التشغيل لها تأثير مباشر على مؤشرات الربحية للبنوك وتحقيق خسائر فادحة والتي من الممكن ان يصل الامر الى توقف البنك عن ممارسه النشاط المصرفي وبالتالي فإن معدلات الاداء المالي تتحسن مع تنفيذ استراتيجيات ادارته المخاطر التشغيلية على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات بازل.

● **أثر المخاطر المالية والتشغيلية على مؤشرات السيولة والتدفقات النقدية:** تعرف التدفقات النقدية على انها مستوى التدفق الناتج من المكونات الثلاث للتدفقات النقدية (التشغيلية والاستثمارية والمالية) وتعتبر التدفقات النقدية المتولده من العمليات التشغيلية أكثر المصادر النقدية المرغوبه لاستخدامها في توزيع الارباح النقدية، ويعتبر مؤشر كفاءه العمليات التشغيلية وكفائه راس المال لهما الاثر الاكبر على التدفقات النقدية التشغيلية (مشتهي، ٢٠١٨، ٣٠٧)

وبناء عليه يتبين للباحثين أن إدارة وضبط مخاطر العمليات التشغيلية بالبنوك لها تأثير ايجابي ومباشر على التدفقات النقدية بالبنوك.

● **أثر المخاطر التشغيلية على مؤشرات توظيف الأموال:** هناك دراسات عديده توضح اثر المخاطر التشغيلية على الاداء المصرفي مثل دراسه لخسائر البنوك قام بها البنك التجارى الالمانى من وراء الازمه الماليه العالميه، خسرت البنوك السويسريه ٤٠ % من قيمه اصولها،

يليه البنوك الامريكيه ٣٥ % والمؤسسات الالمانيه ١٥% والبنوك البريطانيه ٥% (حجاج، ٢٠١٠، ٤٧٩).

ويتبين للباحثين بأن ذلك يعد إلحاق ضرر بأصول البنك ومن بينها اموال المودعين والتأثير السلبي المباشر في استخدام للموارد الماليه المتاحة المتمثله في راس المال والودائع والمدخدرات الاستخدام الامثل لتحسين حجم معين من النواتج وبالتالي فشل الاداره في توظيف اموال المودعين بشكل امن وصحيح.

• **أثر المخاطر التشغيلية على مؤشرات ملاءه راس المال:** إن ملاءه رأس المال تمثل قدرة راس مال البنك المؤهل على استيعاب مخاطر الموجودات المموله من امواله الذاتيه ومن الاموال المضمونه من قبله في جميع الاوقات، ويتكون رأس مال المصرف من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والمخصصات والأرباح المحتجزه وعلاوة الاصدار (حمود، ٢٠١٧، ٩٢)، واثبتت بعض الدراسات أن مخاطر التشغيل لها تأثير قوى على مؤشر حق الملكية على إجمالي الموجودات ومؤشر نسبة كفاية رأس المال حيث أنه ظل هذه العلاقة كلما انخفضت مخاطر التشغيل من خلال إدارة وضبط المخاطر التشغيلية كلما ارتفعت مؤشرات ملاءه رأس المال (حمود: ٢٠١٧، ١٠٦).

ويستنتج من ذلك أن معدلات ملاءه راس المال تتحسن مع تنفيذ استراتيجيات اداره المخاطر التشغيليه على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات بازل.

(ب) **أثر الأداء المالي والإداري للبنوك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** يعد تحقيق التنمية الاقتصادية السعي نحو تحقيق التنمية المستدامه، ولا شك في وجود علاقه قويه بين تنميه القطاع المالي والنمو الاقتصادي، كما تعمل كفاءه تلك المؤسسات في متابعه ومراقبه الشركات ومساعدتها والوقوف بجانبها ومساعدته المدخرين والمستثمرين في تنويع انشطتهم على الاقلال من المخاطر وتساعد في دفع عمليه الاستثمار والنمو. (طاحون: ٢٠١٤، ١٥٠)، ومن

الأنشطة المصرفية التي تمارسها البنوك ولها الأثر الفعال في تحقيق التنمية المستدامة كما يلي:

- **جذب البنوك التجارية للودائع:** ويتوقف تحقيق التنمية الاقتصادية على حجم ونوعيه الاستثمار، والذي يتوقف بدوره على مدى قدره الاقتصاد على توفير الموارد الماليه اللازمه لتمويل الاستثمار، وهنا تظهر اهميه البنوك التجاريه فى القيام بدور المقرض للمشروعات، وبذلك تعد عمليه تنميه المدخرات المحليه أحد الركائز الاساسيه فى بناء القوه الذاتيه لاقتصاد اى دوله، وتبدو الاهميه العظمى للبنوك التجاريه للقيام بهذا الدور وهو دعم الاستدامه والقوه للاقتصاد من اجل تحقيق تنميه مستدامه. (طاحون: ٢٠١٤، ١٥٢-١٥٥)
 - **منح البنوك التجاريه الائتمان:** يعتبر الجهاز المصرفى أحد أهم الدعامات الاساسية للاقتصاد القومى، حيث يقوم بدور فاعل فى التنمية والإصلاح الاقتصادى على كافة المستويات بما يقوم به من دور فعال كوسيط بين المدخرين والمستثمرين وتوجيه الاستثمارات لقطاعات محددة من خلال تمويل المشروعات الانتاجيه والخدميه والبيئيه، ومن ثم المساهمة الفعالة فى تحقيق التنمية المستدامة. (عبد المنعم، ٢٠١٩، ٤٣٩)
- وعلى جانب العمليات الخارجيه يمكن ان تساهم البنوك التجاريه فى تمويل وتنميه التجاره الخارجيه والذى من شأنه ان يدفع عمليه النمو الاقتصادى (طاحون: ٢٠١٤، ١٦١)، ويمكن توضيح المشروعات والانشطه التى يمكن أن تمويلها البنوك والتي تساهم فى تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامه كما يلي: (الأمام، ٢٠١٧، ٨٣)
- المشاريع المتعلقة بالطاقه والطاقه البديله.
 - المشاريع المرتبطه بالغذاء وتحقيق الامن الغذائى.
 - برامج مكافحه الفقر والبطاله.
 - برامج التعليم العام والتعليم العالى.

- مشاريع الاسكان والاعمار.
 - مشاريع تعميم المعرفة والتكنولوجيا المعاصرة.
 - تمويل برامج ومراكز الابحاث والتدريب.
 - برنامج الارتقاء بالخدمات الصحيه.
 - برامج مساعده وتمكين المرأة.
- وبناء عليه توضح تمويل المشروعات والبرامج السابقه الاتجاهات الحاليه فى علاقه الأداء المالى للبنوك مع التتميه المستدامه من خلال ممارسة الصيرفه المستدامة.
- ج- مجالات المسئوليه الاقتصديه والماليه للبنوك التجاربه:** يمكن حصر أهم مجالات المسئوليه الماليه والاقتصديه للبنوك التجاربه فى ضوء تفعيل إداره المخاطر التشغيليه وذلك كالآتى: (نسبىة: ٢٠١٤، ٤٩)
- تعزيز تكوين راس المال.
 - الاستثمار فى مشاريع جديده.
 - تعزيز التجاره والصناعه مع نمو الانشطه المصرفيه.
 - التأثير على نشاط الاقتصاد.

منهجية البحث

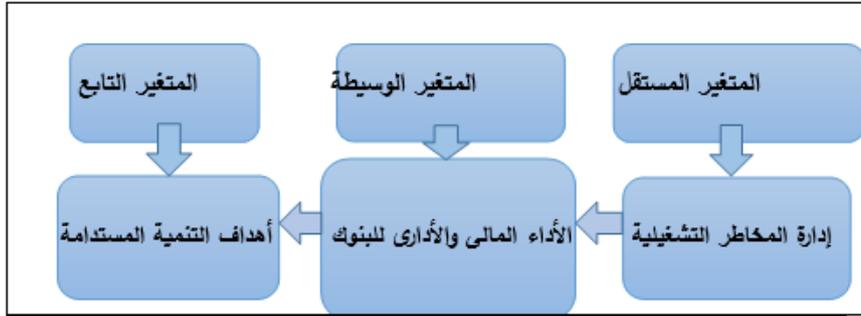
قام الباحثين باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

- **المنهج الوصفي:** من اجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثين باستخدام المنهج الوصفي الذي يحاول من خلاله توصيف المتغيرات وتقرير ما يحدث بالفعل وتوصيفه بشكل دقيق.
- **المنهج التحليلي:** وقد اعتمد عليه الباحثين فى اثبات صحة الفروض، حيث استند الباحثين الى المعلومات المتاحة بالفعل عن المتغيرات وتحليلها لأغراض الوصول الى

- احكام محده تتعلق بتقييم متغيرات الدراسة (لقياس تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية لتحسين الأداء المالي والإداري للبنوك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة).
- نوع ومصادر البيانات: وقد استخدم الباحثين مصدرين أساسيين:
- المصادر الثانوية: تم التوجه في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.
 - المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستقصاء كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

نموذج الدراسة

يوضح الشكل التالي نموذج الدراسة الذي يعرض كل من المتغير المستقل وهو إدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك والمتغير الوسيط وهو الأداء المالي والإداري للبنوك وأخيراً المتغير التابع وهو أهداف التنمية المستدامة.



المصدر: من إعداد الباحث

شكل (٢): نموذج الدراسة

حدود الدراسة

الحدود الزمنية: خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١
الحدود المكانية: البنوك داخل جمهورية مصر العربية (البنوك الحكومية والخاصة)
الحدود الموضوعية: تناول الباحثين أثر تفعيل إدارة المخاطر التشغيلية على الأداء المالي والإداري للبنوك نتيجة التطورات المتسارعة في مجال العمليات المصرفية وسعى البنك المركزي المصري نحو تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية وإنعكاس ذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي ضوء طبيعة البحث وأهدافه وإفترضاته توصل الباحثين الى مجموعه من المتغيرات على النحو التالي.

متغيرات البحث

- المتغير المستقل: (إدارة المخاطر التشغيلية)
 - المتغير الوسيط: (الأداء المالي والإداري للبنوك)
 - المتغير التابع: (أهداف التنمية المستدامة)
- ويتبين للباحثين أن كل من الأداء المالي والإداري يتم ممارستهم في البنوك في إدارة عامة واحدة وتابعة للإدارة العليا حيث يختص الجانب المالي بمدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية بكفاءة وفعالية، لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة"، ويختص الجانب الإداري بمدى نجاح كفاءة النشاط الحيوي في استخدام الموارد المنظمة بكفاءة وفعالية لتحقيق أهداف المنظمة ويتكامل كلاهما في تحقيق أهداف البنك بإستخدام الموارد المتاحة بصورة جيدة.

التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستقصاء كأداة رئيسة للدراسة الميدانية، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

تصميم الاستقصاء: تم وضع الأسئلة الديموجرافية في القسم الأول من الاستقصاء. تلاها أسئلة التي تقيس متغيرات الدراسة.

تم تصميم استمارة الاستقصاء لقياس ثلاثة محاور وكل محور يتضمن عدداً من الفقرات، تكون الإجابة عليها بالتدرج من موافق بشدة إلى غير موافق بشدة مع إعطاء أوزان ترجيحية لكل رأي في الإجابة، وقد تم تحديد المحاور والفقرات التي تحتوي عليها استمارة الدراسة الآتي:

المحور الأول: يهدف إلى قياس تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية (X1)، حيث يضم هذا المحور الفقرات من ١: ١١.

المحور الثاني: يهدف إلى قياس: تحسين الأداء المالي والإداري للبنوك (X2)، حيث تضمن هذا المحور الفقرات من ١٢ إلى ١٧.

المحور الثالث: يهدف إلى قياس تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Y)، حيث تضمن هذا المحور الفقرات من ٢٤ إلى ٣٠.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من البنوك المصرية والمكونة من ٣٨ بنك كما هو موضح في التقرير السنوي الصادرة من البنك المركزي عام ٢٠١٧/٢٠١٨ (١١ بنك حكومي، ٢١ بنك خاص، ٥ بنوك مشتركة)، وقد تمت الدراسة على ١٧ بنك من بنوك القطاع العام والبنوك المشتركة والخاصة بالإضافة إلى البنك المركزي المصرى والذين أبدوا استعداد جيد للمشاركة في الدراسة الميدانية والتي تمثل نسبة ٤٦,١٥ % من إجمالي البنوك.

وشملت عينة الدراسة العاملين والخبراء المصرفيين في البنوك المصرية وتم توزيع الاستقصاءات الكترونياً ومن خلال المقابلة الشخصية وتم توزيع عدد (٤٥٠) إستمارة إستقصاء وبلغ عدد الاستمارات التي تم تجميعها والصالحة للتحليل الإحصائي (٣٨٤) إستمارة بنسبة ٨٥ % وهي نسبة جيدة للتحليل الإحصائي.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثين في تحليل بيانات الاستقصاء إحصائياً؛ واختبار الفروض الحزمة الإحصائية SPSS الإصدار (٢٦) (Statistical Package SPSS. V 26 for) Social Science وأيضا استخدم (AMOS) الإصدار (٢٥) إجراء اختبائي الثبات والصدق (Reliability and Validity tests): يتم إجراء كلاً من اختبائي الثبات Reliability والصدق Validity عادةً بهدف معرفة مدى صدق وصحة صلاحية قائمة الاستقصاء لإجراء التحليلات الإحصائية اللاحقة، والآتي توضيحاً لكلاً من معاملي الثبات والصدق.

جدول (٢): قيم الثبات ومعامل الصدق الذاتي لأداة الدراسة

المتغيرات	عدد الفقرات	اسم المتغير (المحور)	الفكرونباخ	معامل الصدق الذاتي
المتغيرات	١١	المحور الأول: تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية	٠,٨٠٦	%٨٩
	٦	المحور الثاني: تحسين الأداء المالي والإداري للبنوك	٠,٦٨٤	%٨٢,٧
	٥	المحور الرابع: تحقيق اهداف التنمية المستدامة	٠,٧٧٨	%٨٨,٢

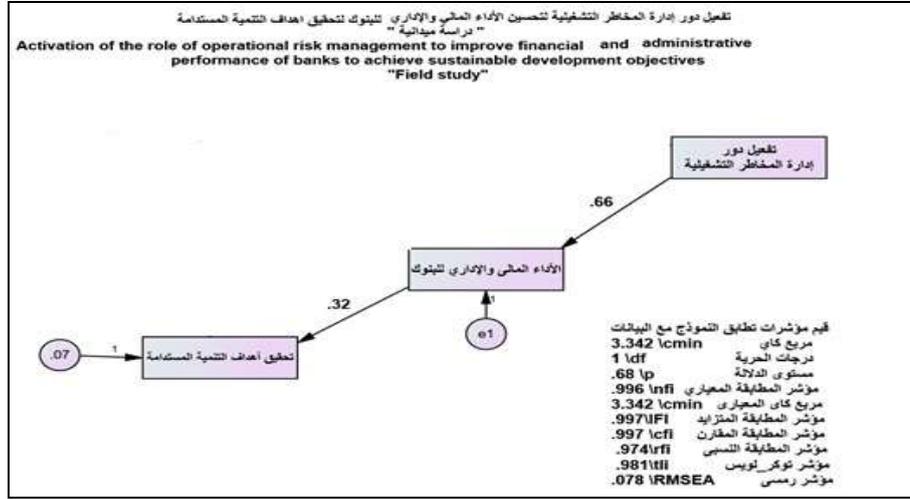
الجدول من اعداد الباحث من مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS. V 26
المحور الأول: تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية: بلغ معامل الفكرونباخ (٠,٨٠٦%)،
معامل الصدق الذاتي (٨٩%)، المحور الثاني تحسين الأداء المالي والإداري للبنوك معامل
٩٠

المجلد الحادي والخمسون، العدد الأول، الجزء الثالث، يناير ٢٠٢٢

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الفا كرو نباخ يساوى (٠,٦٨٤)، معامل الصدق الذاتي يساوى (٨٢,٧%) المحور الرابع تحقيق اهداف التنمية المستدامة معامل الفا كرو نباخ يساوى (٠,٧٧٨) استخدام نماذج تحليل المسار فى إختبار فروض الدراسة: الشكل التالي يبين نموذج لتحليل المسار، حيث يلاحظ كيف ترتبط شبكة من المتغيرات مع بعضها البعض، وهذه العلاقات المتداخلة والمتفاعلة يمكن معالجتها في دفعة واحدة والوقت نفسه من خلال تقنية النمذجة بالمعالجة البنائية باستخدام برنامج أموس.



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام نماذج تحليل المسار

شكل (٣): نتائج تحليل المسار لنموذج تفعيل دور إدارة المخاطر لتحسين الأداء المالى والإدارى للبنوك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

اختبار جودة المطابقة للنموذج المقترح: بالنظر لقيم مؤشرات المطابقة كما هو موضح

بالشكل رقم (٢) السابق أظهرت نتائج تحليل المسار مدى جودة المطابقة.

(GOODNESS of Fit Test)

نتائج قيم أوزان الانحدار المعيارية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع: تم استخراج معاملات اوزان الانحدار المعيارية، ومن خلال الجدول التالي تم توضيح العلاقة المباشرة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عن طريق السهم الخارج من كل متغير الى المتغير الاخر.

جدول (٣): معاملات الانحدار المعيارية

المتغيرات المستقلة	التأثير	المتغير التابع	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	"ت"	مستوى الدلالة
تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية	<--	تحسين الأداء المالي والإداري للبنوك	٦٥٩	٠٠٣	٢١٠٩٩	***
تحسين الأداء المالي والإداري للبنوك	<--	تحقيق أهداف التنمية المستدامة	٣٢٠	٠٠٤٩	٦٠٥٦	***

اختبار فرض الدراسة: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية كمتغير مستقل وتحسين الأداء المالي والإداري للبنوك كمتغير وسيط وتحقيق أهداف التنمية المستدامة كمتغير تابع. ويتم اختبار فرض الدراسة من خلال الفروض التالية تبعاً لتحليل المسار.

- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية وتحسين الأداء المالي والإداري للبنوك.
- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين تحسين الأداء المالي والإداري للبنوك وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أ) اختبار الفرض الأول:

- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية وتحسين الأداء المالي والإداري للبنوك.

- يشير الجدول رقم (٣) إلى نتائج اختبار الفرض الأول للدراسة، ومؤداه انه يوجد أثر طردي ذو دلالة معنوية لتفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية على تحسين الأداء المالي والإداري للبنوك عند $P > 0,05$ عند مستوى معنوية = 0,001.
 - أوضح تحليل المسار انه عندما يرتفع مستوى تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية بمقدار الواحد الصحيح، يرتفع تحسين الأداء المالي والإداري للبنوك بمقدار (0,659). كما ان يحتوي تقدير انحدار القيمة (0,659)، على خطأ معياري يساوي (0,03)، وقيمة "ت" (21,99)، ومستوى معنوية $> (0,001)$. (قبول الفرض).
- ب) إختبار الفرض الثاني:** توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة معنوية بين تحسين الأداء المالي والإداري للبنوك وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يشير الجدول رقم (٣) إلى نتائج اختبار الفرض الثاني للدراسة، ومؤداه انه يوجد أثر طردي ذو دلالة معنوية تحسين الأداء المالي والإداري للبنوك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند $P < 0,05$ عند مستوى معنوية = 0,001.
- أوضح تحليل المسار انه عندما ترتفع مستوى تحسين الأداء المالي والإداري للبنوك بمقدار الواحد الصحيح، ترتفع تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمقدار (0,320)، كما ان يحتوي تقدير انحدار القيمة (0,320)، على خطأ معياري يبلغ حوالي (0,049)، وقيمة "ت" (56,6)، ومستوى معنوية $> (0,001)$.
- يتضح من الفرض الأول والثاني انه توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة معنوية بين تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية كمتغير مستقل وتحسين الأداء المالي والإداري للبنوك كمتغير وسيط وتحقيق أهداف التنمية المستدامة كمتغير تابع، بمعنى انه يتوسط أثر تحسين الأداء المالي والإداري للبنوك كلا من تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نستنتج من تحليل المسار اننا لا نصل الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة الا من خلال أثر تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية على تحسين الأداء المالي للبنوك، ويظهر من نتائج التحليل اننا لا نصل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأثر مباشر لتفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية.

جدول (٤): نتائج الاختبارات الإحصائية للفروض العلمية للدراسة

الفرض	نص الفرض العلمي	مستوى الدلالة	القرار	البرنامج المستخدم
الأول	توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة معنوية بين تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية وتحسين الأداء المالي والإداري للبنوك	***	قبول	AMOS
الخامس	توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة معنوية بين تحسين الأداء المالي والإداري للبنوك وتحقيق أهداف التنمية المستدامة	***	قبول	AMOS

*** مستوى معنوية (دلالة) p-Value اقل من ٠.٠١ ،

مناقشة النتائج

- دخول إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك دائرة الإهتمام بإعتبارها أهم المخاطر المتسببة في حدوث خسائر ضخمة بالبنك والتي يمكن أن تؤدي لإنهيار البنك وحدثت أزمات مالية والتي تتفق مع دراسة ياسر ٢٠١٣ والتي كانت أهم نتائجها هي وجود علاقة ارتباط قوية وطردية بين توفير الإجراءات والضوابط اللازمة لتقليل الخسائر وإدارة مراقبة المخاطر التشغيلية في البنوك المصرية والتي تتفق ايضا مع دراسة فخارى ٢٠١٧ .
- يؤثر تفعيل إدارة المخاطر التشغيلية بشكل مباشر على الاداء المالي والإداري للبنوك لكونها تخضع لضوابط وقوانين لجنه بازل والملزمه من قبل البنك المركزى الذى يعد جهه

رقابيه على نسب السيولة ومعدلات توظيف الأموال وكفايه رأس المال عند تلك البنوك وكذلك من خلال تقليل الخسائر التي حدثت لدى بنوك كثيرة بسبب الاخطاء التشغيليه والمصنفة ضمن مخاطر التشغيل وايضا تتطابق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة مثل دراسة سالم ٢٠١٧ والتي كانت أهم نتائجها وجود علاقة قوية لمخاطر التشغيل مؤشرات حقوق الملكية الى الموجودات والى الودائع ومؤشر كفاية رأس المال والتي تعد من أهم المؤشرات المالية للبنوك.

• يوجد أثر مباشر وطردى لتحسين الأداء المالى والإدارى للبنوك على أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال توجيه التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لمشروعات الطاقة المتجددة كبعد بيئى ومن خلال دعم المشروعات الانتاجية والخدمية والحد من الفقر والبطالة كبعد اجتماعى ومن خلال قيام البنوك بتمويل المشروعات الانتاجية وتعزيز التجارة والصناعة كبعد إقتصادى والتي تتفق ايضا مع دراسة محمد طاحون ٢٠١٤ والتي كانت أهم نتائجها ان البنوك لها دور كبير دعم تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من السيولة لدى البنوك في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأشارت اليها ايضا دراسة صلاح الدين ٢٠١٧ والتي كانت أهم نتائجها هي وجود علاقة وثيقة بين الصيرفة المستدامة والتنمية المستدامة وانه لا يمكن تحقيق الثانية دون تطبيق الاولى.

• يحقق تفعيل إدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال تحسين الاداء المالى والإدارى للبنوك بمعنى آخر يتوسط تحسين الأداء المالى والإدارى للبنوك كلا من تفعيل إدارة المخاطر التشغيلية وأهداف التنمية المستدامة. نستنتج من ذلك اننا لا نصل الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة الا من خلال أثر تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية على تحسين الأداء المالى والإدارى للبنوك.

التوصيات

- ١- توصى الدراسة بضرورة قيام البنوك بالعمل على إنشاء إدارات مستقلة للمخاطر التشغيلية وتفعيلها لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجيه مع التوسع فى تطبيق النظام ليشمل كافة الفروع بالبنك لما يحققه ذلك النظام من نتائج إيجابية تعود لصالح البنك.
- ٢- ضرورة إهتمام البنوك بالتطبيق المتكامل للمبادئ والممارسات السليمة فى إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية التى اصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- ٣- يجب قيام البنوك بالتحقق من مدى إلتزام بمقررات اتفاقية بازل والمتعلقة بتكوين رأسمال لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل لما له من نتائج ايجابية فى رفع مؤشرات ملاءة رأس المال.
- ٤- ضرورة مراجعته وتطوير سياسات وإجراءات العمل المتعلقة بالمخاطر التشغيلية بشكل دورى وذلك بسبب نمو الاسواق الماليه الدوليه والتنوع الكبير فى الادوات الماليه التى تقدمها البنوك فضلا عن توسع البنوك فى مجالات تقديم منتجات وخدمات جديده ومتنوعه والتقدم التكنولوجى الكبير فى مجال الصناعات المصرفية.
- ٥- يجب توجيه التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمشروعات تكنولوجيا الطاقة المتجددة والبنية التحتية البيئية.
- ٦- إهتمام البنوك بعقد المزيد من المؤتمرات والندوات للتعريف بأهمية التمويل البيئى للبنوك والمجتمع على حد سواء والمحاور المتعلقة بها وذلك بهدف زيادة الوعى لدى فئات المجتمع والعاملين بالبنوك.
- ٧- إهتمام البنوك بتوظيف الودائع لأغراض انتاجيه تساهم فى زيادة النمو لاقتصادى للدولة.

٨- إهتمام البنوك بتقديم برامج تمويلية لمكافحة الفقر والبطالة والمساهمة في الوفاء بإحتياجات المجتمع ورعاية انشطته وتحسين جودة الخدمات البنكية المقدمة للمواطنين لتحقيق النمو الإجتماعى.

المراجع

- احمد حجاج: تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وأثرها على أداء المراجع الخارجي مع دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة - كلية التجارة، ٢٠١٠.
- أحلام بو عبدلى، ثريا سعيد: إدارة المخاطر التشغيلية فى البنوك التجارية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية الجزائر، عدد ٣، ديسمبر ٢٠١٥، ص ١١٩
- أيوب بودور (٢٠١٩): تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالى للبنوك، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي، قالمة، ١٩٤٥
- البنك المركزى المصرى (٢٠٢١): التعليمات الرقابية لإدارة المخاطر التشغيلية وفقا لإصلاحات بازل ٣ الصادرة فى ٢٠١٧، القاهرة ٢٠٢١
- ثائر فتحي محمد وهدان (٢٠١٧): أثر المخاطر المالية على الأداء المالى للبنوك التجارية، رساله ماجستير، جامعه الزرقاء، كليه الدراسات العليا، الاردن، ص ٣٧
- جمال سعد السيد احمد خطاب: تأثير قياس وضبط مخاطر التشغيل على جودة المراجع فى البنوك، جامعه حلوان، كليه التجاره وإداره الاعمال ٢٠١٢، المجله العلميه للبحوث والدراسات التجاربه، المجلد (١)، العدد (٣)، ص ٣٩-١٩٢، (٢٠١٢)
- حرز الله محمد لخضر، فؤاد جدو: أولويات التنمية المستدامة فى العصر المعرفى، مجلة الناقد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ع ١. ص ٨٢-١٠٤، (٢٠١٧)

حكمت سيد محمد (٢٠١٢): إطار مقترح لقياس وإداره المخاطر التشغيليه بالبنوك - دراسه ميدانيه. جامعه عين شمس، كلية التجاره، قسم المحاسبه، المجلد ١٦ عدد خاص، ص ٩٧

سالم سوادى حمود: أثر مخاطر التشغيل في مؤشرات الأمان، مجلة الدراسات العليا- جامعة النيلين - السودان مج ٩، ع ٣٤ ص ٨٢ - ١١١، (٢٠١٧)

سناء مسعودى (٢٠١٥): تقييم الاداء المالى للبنوك التجاربه. رساله ماجستير، كلية العلوم الاقتصاديه والتجاربه وعلوم التسيير، جامعه الشهيد حمه لخضر بالوداى، ص ٢٣

صبرى ماهر مشتهى، زاهى حسنى المشهراوى، فراس محمد شحاده: أثر المخاطر التشغيليه على التدفقات النقدية التشغيليه. مجله جامعه الازهر - غزه سلسه العلوم الانسانيه، المجلد ٢٠، عدد خاص A ص ٢٩١ - ٣٢٠، ٢٠١٨.

صلاح الدين محمد الامين الامام، رنا نبيل سالمان (٢٠١٧): قياس توجهات المصارف نحو تطبيق أنشطة الصيرفة المستدامة. رسالة ماجستير، بغداد، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعه التقنيه الوسطى، الكلية التقنيه الاداريه، مجلد (٤٠)، العدد ١١١ ص ٧٨ - ٩٣، ٢٠١٨.

عائشة بوقليمينه: واقع مخاطر التشغيل فى البنوك الجزائريه وتأثيرها على الربحيه دراسه تطبيقيه. مجله دفاتر اقتصاديه، جامعه عاشور زيان الجلفه، كلية العلوم الاقتصاديه، مج ٩، ع ١٦، ص ٢٢٣-٢٢٤، ٢٠١٨.

عبد المنعم الرفاعى: دور البنوك فى دعم الإقتصاد الأخضر والصيرفة الخضراء فى مصر. مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعه عين شمس، المجلد ٤٨، الجزء الثانى، ديسمبر، ص ٤٥٢، ٢٠١٩.

عدنان، محريق: اساليب قياس مخاطر التشغيل وفقا لاتفاق بازل II، مجله الدراسات الاقتصاديه والماليه. جامعه الشهيد حمه لخضر الوداى، كلية العلوم الاقتصاديه والتجاربه وعلوم التسيير، مج ٨، ع ٣، ٢٠١٥ م، ص ١٧١ - ١٨٨، ٢٠١٥.

فخارى فاروق: تسيير المخاطر التشغيلية فى بيئه الاعمال البنكيه وفقا لمقررات لجنه بازل الدوليه. مجلة البحوث فى العلوم الماليه والمحاسبية - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، مجلد ٢، العدد ٣ ص ١٣١-١٤٢، ٢٠١٧.

محمد عاطف ابو ماضى (٢٠٢٠): أثر الإفصاح غير المالى على كفاءة الأداء المالى والإدارى للبنوك المدرجة فى بورصة فلسطين. رساله ماجستير، جامعه الازهر - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص ٤٩

محمد مجيد محمود: التنمية المستدامة فى الوطن العربى : المعوقات والمتطلبات. المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازى، كلية التربية بالمرج، ع ٢٥ ص ١-٢٢، ٢٠١٧.

محمد محمد عبد الوهاب طاحون (٢٠١٤): البنوك التجاربه واستهداف التتميه المستدامه، رساله دكتوراه، كليه الحقوق، جامعه حلوان، مصر، ص ٥ - ٦.

ندى نايف يونس الحديدى (٢٠٢١): مدخل محاسبى مقترح للحد من المخاطر المصرفية من خلال التكامل بين أسلوبى بطاقة الأداء المتوازن وسجما ستة (دراسة إختبارية على المصارف التجارية العراقية. رساله دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.

نسيبة بوكماش (٢٠١٤): المسؤولية الاجتماعية فى البنوك التجارية بين النظرية والتطبيق - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدى، أم البواقي الجزائر ص ٤٩

نسيمه بن غالم (٢٠١٥): التحكم فى الاداء الشامل للبنوك التجاربه فى ظل التتميه المستدامه. رساله ماجستير، كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعه ام البواقي، الجزائر، ص أ

ياسر احمد مدنى محمد: تقييم إداره مراقبه المخاطر التشغيليه المصرفيه فى إطار اتفقيه بازل II (دراسه تطبيقيه على البنوك المصريه). المجله العلميه للبحوث والدراسات التجاربه، جامعه حلوان، كليه التجاره وإداره الاعمال، ٢٠١٣.

Basel Committee on Banking Supervision, (2020): Revision to the Principles for the sound Management of operational risk, Bank for International settlements, Basel.

Leone P. and Porretta P. (2018): Operational Risk Management: Regulatory Framework and Operational Impact. In: Leone P., Porretta P., Vellella M. (eds) Measuring and Managing Operational Risk. Palgrave Macmillan Studies in Banking and Financial Institutions. Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-69410-8_2

**ACTIVATION OF THE ROLE OF OPERATIONAL
RISK MANAGEMENT TO IMPROVE FINANCIAL
AND ADMINISTRATIVE PERFORMANCE OF
BANKS TO ACHIEVE SUSTAINABLE
DEVELOPMENT OBJECTIVES
FIELD STUDY**

**Mohamed Y. Abdel Latif⁽¹⁾; Amgd H. Abdel Rahman⁽²⁾
and Mohamed H. Mahdy⁽³⁾**

1) Post Grad. Student, Faculty of Environmental Studies and Research,
Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University
3) Faculty of Commerce, Sohag University

ABSTRACT

The study aimed to demonstrate the importance of operational risk management in banks and to identify qualitative and quantitative requirements to activate operational risk management, which were included in the basic clauses of the international Basel II agreement and binding by the Central Bank to seek to implement the best international practices in the field of banking supervision, to achieve the strategic goals of the state and achieve the objectives of sustainable development. The study dealt with the impact of activating operational risk management on the financial and administrative performance of banks and its reflection on achieving sustainable development goals. The field study was applied to 17 banks within the Arab Republic of

Egypt affiliated with the Central Bank of Egypt, which represents 46.15% of the total banks.

The most important results of the study were the presence of a positive and direct impact of activating operational risk management on the financial and administrative performance of banks, as it was found that there is a positive impact on improving the financial and administrative performance of banks on achieving sustainable development goals. The most important recommendations of the study were the necessity of establishing independent departments for operational risks and activating them through the integrated application of the principles and sound practices in managing and controlling operational risks issued by the Basel Committee on Banking Supervision to achieve the bank's strategic objectives with the expansion of the application of the system to include all branches of the bank due to the positive results that this system achieves. It belongs to the benefit of the Bank, and it also recommends that banks should pay attention to financing projects that serve the goals of sustainable development.

Keywords: Commercial banks, operational risk management, financial and administrative performance, sustainable development, Basel.